الماضية اقل من ٣ سنت (انظر الجدول رقم ٢) واصبح تداول الدولار من الامور الشائعة في الصفقات الكبيرة .

لقد اختلفت الاراء في اسرائيل حول الجدوى من تبديل العملة ، خصوصاً وان جهاز الضرائب محدود الامكانات ولا يمكنه مراقبة جميع البيانات التي ستتكدس نتيجة قرار الحكومة ، وبالتالي فان الجدوى الاقتصادية ستكون محدودة جداً . ويبدو ان الهدف من وراء قرار الحكومة كان سياسياً في الاساس يتمثل في اعلان الحرب على اصحاب رأس المال الاسود والمتهربين من دفع الضرائب ، والبرهنة بأن العبء الاقتصادي سيوزع بصورة عادلة على الاسرائيليين خلافاً لما تدعيه الهستدروت دائماً . وحتى الآن يصعب تقدير نتائج عملية تبديل العملة ، الا ان التوقعات غير مشجعة على المدى البعيد ، خصوصاً وان عملية التبديل هذه لم تقابلها اية خطورة نحو اعادة الرقابة على العملة الصعبة ، الامر الذي يفتح المجال واسعاً امام اصحاب رؤوس الاموال للاستمرار في ايجاد السبل الكفيلة بالاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن الرقابة .

عوامل النجاح والفشل في سياسة هوروفيتس

تطرقنا حتى الآن الى العوامل التي قد تؤثر سلباً على مجرى تنفيذ سياسة هوروفيتس ، الا ان هنالك عوامل اخرى قد تؤثر ايجاباً وسلباً في آن واحد ، واهمها التطور في فرعي الصناعة والزراعة في الفترة المقبلة . فنجاح السياسة الاقتصادية يتطلب ، الى جانب خفض النفقات العامة كما رأينا سابقاً ، زيادة الانتاج المعد للتصدير في هذين الفرعين . وحسب قول هوروفيتس فان«النشاط الاقتصادي سيتحول نحو الصادرات التي يتوقع حدوث ارتفاع حقيقي بها بنسبة ١٠٪ خلال السنة الحالية »[٢٠] . الا ان توقعات هوروفيتس هذه ليس ثمة ما يدعمها في الوضع الراهن الذي تواجهه الصناعة الاسرائيلية . فقبل « الانقلاب الاقتصادي » كان يتوفر لصادرات هذا الفرع حوافز حكومية ، تعوضه على فارق ارتفاعات الاسعار بين اسرائيل والخارج . الا انه منذ الغاء هذه الحوافز ، ومنذ الغاء التسليف الرخيص للمصدرين ، لدفعهم نحو وضع المنافسة في الاسواق الخارجية بعد توفير المواد الخام والخدمات لهم بأسعار مماثلة لتلك المتوفرة للمنافسين في الخارج ، لم تعد الحكومة تملك وسيلة للتعامل مع قضايا المصدرين وانتاجهم . فالصادرات الاسرائيلية تعتبر مربحة اذا استطاع المصدر الاسرائيلي تحمل شروط المنافسة في مستوى نفقات الانتاج المتعلقة به ، وهذا الامر غير متوفر حالياً لمعظم الفروع الصناعية في اسرائيل ، باستثناء القوية منها كالصناعة الكيماوية وصناعة الصلب .

ويمكننا حصر المشاكل التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية حالياً في العوامل التالية :
اولاً ، عدم وضوح سياسة الحكومة تجاه الصناعة بفروعها المختلفة بعد الغاء الدعم بأشكاله المختلفة . وقد تحدث حول هذه المسألة احد اصحاب ومدراء المجمع الصناعي الكبير « امكور » لصناعة الثلاجات والآلات الكهربائية الاخرى بقوله : « يبدو اليوم وكأن موضوع الصادرات لم يعد محور البحث . فبدلاً من ان يكون المصدرون ابطال الامة ، يتحدثون الينا [اي مسؤولي وزارة المالية] وكأن لسان حالهم يقول : هل ثمة ضرورة لوجودكم ؟ فحوافز التصدير لم يعد لها وجود ، وقد تساءلنا لماذا لا يتم الغاؤها تدريجياً خلال ثلاث او اربع سنين . الا اننا لم نحصل